الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2000)السنة الثامنة -الاربعاء (29) كانون الأول 2010

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الملحق تعبر عن وجهات نظر كتابها

تواصل التضامن مع "الحريات اولا"

برلمانيون بريطانيون يطالبون الحكومة العراقية بالغاء الاجراءات التعسفية ضد الحقوق المدنية والديمقراطية

نشرت صحيفة "التايمز" رسالة مفتوحة وجّهها عدد من نواب البرلمان البريطانيين ومجموعة من المثقفين العراقيين الى الحكومة العراقية تطالبها بالالتزام بالحقوق المدنية والديمقراطية التي ينص عليها الدستور العراقي، وبالغاء الاجراءات التعسفية التي اتخذها مجلس محافظة بغداد وسلطات محلية اخرى وطالت الاتحاد العام للادباء والكتاب ونشاطات ثقافية، والغاء قوانين النظام الدكتاتوري البائد التي استندت عليها تلك الاجراءات.

وحملت الرسالة تواقيع النواب: ديفيد كيرنز، روبرت هالفون، ديف اندرسون، بيتر بوتوملي، مايك غيبس، وغاري كنت ("اصدقاء العراق في حزب العمال")، اضافة الى اسماء العديد من المثقفين العراقيين في بريطانيا، من ضمنهم فنانون وشعراء وكتاب واعلاميون.

وجاء في الرسالة المفتوحة التي نشرتها "التايمز" يوم الاربعاء ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠ ما يلي:

يجب حماية الحريات في العراق

نداء الى الحكومة العراقية للالتزام بالحقوق المدنية والديمقراطية وفقاً للدستور

السادة المحترمون

نعبر عن قلقنا العميق بشأن الاجراءات التي اتخذها مؤخراً عدد من مجالس المحافظات في العراق ضد الحقوق الديمقراطية والثقافية الأساسية، في انتهاك خطير للدستور العراقي. فقد أمر مجلس محافظة بغداد، بإغلاق النادي الاجتماعي للاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق. واطلق رئيس مجلس محافظة بغداد تهديدات بإتخاذ مزيد من الاجراءات بحق المثقفين الذين نظموا احتجاجات. واتخذ مجلس محافظة بابل قراراً بمنع الموسيقى والمسرحيات في برنامج مهرجان بابل الثقافي. وفي البصرة، ألغى مجلس المحافظة برنامج سيرك فرنسي.

اننا ندعم كلياً الحملة الجارية في العراق ضد هذه الاجراءات القمعية، التي اطلقتها منظمات المجتمع المدني وتنظيمات ديمقراطية وثقافية، بمشاركة نشيطة من المثقفين. ونشاطرهم الرأي بأن هذه الاجراءات هي جزء من سياسة لقمع الحقوق والحريات الديمقراطية وارساء مقومات دولة دينية استبدادية في العراق بالضد من إرادة الشعب العراقي.

لذا فاننا نطالب الحكومة والبرلمان العراقي بالغاء كل هذه الاجراءات اللادستورية، والغاء كل القوانين القمعية التي أصدرها نظام صدام الدكتاتوري والتي لا تزال نافذة، والالتزام بالحقوق المدنية والديمقراطية التي ينص عليها الدستور العراقي، الذي تم إقراره في استفتاء عام في ٢٠٠٥، واتخاذ اجراء حازم بحق أية انتهاكات لهذه الحقوق والحريات.

وحملت الرسالة التي نشرتها "التايمز" ايضاً اسماء العديد من المثقفين العراقيين:

روناك شوقي	مخرجة مسرحية
فلاح احمد	فنان مسرحي
علي فوزي	فنان مسرحي
رسول علي	فنان مسرحي
سلوى الجراح	روائية واذاعية
سميرة المانع	روائية
ابتسام الطاهر	كاتبة
رضا الظاهر	كاتب
فيصل عبد الله	كاتب
مصباح كمال	كاتب
فاضل السلطاني	شاعر
عدنان الصائغ	شاعر
صلاح نيازي	شاعر
عبد الكريم كاصد	شاعر
فيصل لعيبي	رسام
ساطع هاشم	رسام
ابتسام كاظم خليفة	فنانة تشكيلية
رشيد الخيون	باحث
خيام اللامي	موسيقي
قتيبة الجنابي	سينمائي
علي رفيق	مخرج سينمائي
سلام سرحان	كاتب واذاعي
غانم حمدون	صحفي
عبد الرزاق الصافي	صحفي
عدنان حسين	صحفي

كتابة على الحيطان

الديمقراطية والدكتاتورية .. نهجان لمستقبل العراق

عامر القيسي

مازال بعض المسؤولين في مجالس المحافظات يصرون على تحريف نهج الحملة الوطنية "الحريات أولاً" التي تقودها المدى بكل شرف وشجاعة و اصطف معها المئات من نخب المجتمع العراقي في الداخل والخارج . وهذا شيء لا يزعجنا بقدر ما يؤكد قناعاتنا بأنهم لا يملكون شيئا يحاججون به غير إثارة فئات اجتماعية محددة تحت يافطة الدين ، لانهم بكل وضوح لايستطيعون الحديث عن البناء والاعمار ومحاربة الفساد ، لأن البناء والاعمار تحت خط الصفر، فيما يرتفع مؤشر الفساد المالي والاداري الى أعلى المستويات . وما يؤكد قناعاتنا ايضا ان البلاد تتجه نحو شكل جديد من الدكتاتوريات البائسة ، هي سلسلة التهديدات التي تعرضنا لها وآخرها وليس أخيرها ، هو تهديد السيد الزيدي بمنعنا من السفر ، وهو من أضعف التهديدات التي تلقيناها لأن علاقتنا بالسفر واهية وضعيفة وتحدث في فترات زمنية متباعدة تجمعنا معها الصدفة أو الحساب الشخصي ! ومن المؤكد ان تهديداً مثل هذا لوتوجه للزيدي نفسه لترك آثارا سلبية على حياته لأن الرجل كثير السفر من اجل بغداد أجمل وأحلى وأكثر تحضراً ومن أجل تقديم الخدمات غير المسبوقة لأهالي بغداد الكرام، ونحن بدورنا نهنئهم على هذا الطراز من المسؤولين !

التهديد بحد ذاته وما رافق التصريح من تهديد آخر بغلق مؤسسة المدى ، يمثل بالنسبة لنا عربونا كافيا على صحة مخاوفنا وقلقنا المتزايد من ظهور هذا النمط من الدكتاتوريات ، وإلاّ أيها السادة من أين أتى السيد الزيدي بكل هذه الصلاحيات الدستورية والقانونية ليمنع مواطنين من السفر ويغلق مؤسسة اعلامية أثبتت الأحداث أنها كانت في الصف الاول في معارك العراق الجديد من اجل الديمقراطية والتحرر والقضاء على الوجه الثاني للإرهاب ألا وهو الفساد المستشري في كل مؤسسات الدولة أمام انظار مسؤولي مجالس المحافظات الذين يقفون مكتوفي الايدي امامه أو مشاركة البعض فيه اما مباشرة أو عن طريق الأقارب من كل الدرجات ؟ !

العكيلي رئيس هيئة النزاهة يشكو من أن أوامر إلقاء القبض لا يمكن تنفيذها بسبب الخيم التي يقف تحتها المفسدون والفاسدون وهي خيم تعود لمسؤولين من مستويات متعددة فهل وجد الزيدي نفسه معنياً بالأمر من أي جهة كانت ، ام انه معني بكيفية الانقلاب على الهوامش الديمقراطية التي حصلنا عليها ، ليس بسبب "نضاله" الشرس ضد الكتاتورية وممن على شاكلته ،وإنما بسبب ظروف تأريخية محددة أدت الى سقوط الدكتاتورية التي يجني السادة في مجالس المحافظات ثمارها ويسعون لتأسيس دكتاتوريات بديلة وكأني بهم لايرغبون الاتعاظ من التأريخ والجغرافية .

وهناك اكتشافات مثيرة ، في عصر الارقام والتكنولوجيا والعولمة ، لمسؤولين في محافظة بغداد ، على سبيل المثال ، عندما يكتشف المسؤول المعني من شاشة إحدى الفضائيات، أن السيد رئيس الوزراء مسلم وان العراق بلد مسلم ، ثم يدعونا أحد سدنة الثقافة البعثية من على شاشة إحدى الفضائيات أيضاً، الذي ذكرنا مشكوراً، بأن علينا النظر الى هوياتنا مجدداً لنتأكد من إننا مسلمون !

ألم اقل منذ بداية الحديث ان لاشيء لديهم ليقولوه للناس ، لأنهم يعرفون ان "منجزاتهم" فاقت كل التصورات ، حتى ان اقتراحا عرض أمام مؤتمر لمجالس المحافظات في العالم يقضي بدراسة وتعميم تجربة مجالس المحافظات لدينا لما فيها من ريادة في احترام المواطنين وتقديم الخدمات الجليلة لهم والسهر على احترام الدستور ، وحسب تسريبات صحفية فإن الاقتراح تم التصويت عليه بالاجماع !!

إن الذي ينبغي ان يكون واضحاً ،هو أن اللغة القديمة لاتسعف الحاضر إلا بكونها منتمية له فكرا وثقافة وانحيازا وتطبيقا ، وإن لغة الحوار والإقناع والقانون هي اللغة التي ينبغي أن تكون سائدة في العراق الذي نخشى ونقلق عليه من العنتريات الصدامية التي أدت به الى حفرة أذلته في ذاكرتنا الى الأبد .

نأسف صراحة للصمت الذي نلمسه من الحكومة المركزية والمالكي تحديدا إزاء التهديدات التي نتعرض لها ، وهي لاتخيفنا بقدر رغبتنا في أن نلمس موقفا من الجهة التي أوكل لها الدستور حماية المواطنين وحماية حرية التعبير عن الرأي ، والصمت الآخر هو الذي نلمسه من بعض نواب الشعب الذين يقولون بكل بساطة " خليهه بينهم" وكأنها معركة عشائر أو أولاد محلة واحدة ، وليس معركة من بين نهجين ، نهج العراق الديمقراطي ونهج العراق الدكتاتوري!

المرأة في البرلمان العراقي تسير في الطريق الصحيح بين الدستور والعادات والتقاليد

علي عجيل منهل

تلقى السيد رئيس الجمهورية جلال طالباني- رسالة احتجاج - من الكتلة النسوية في مجلس النواب العراق، -على ما تصفه الرسالة بتهميش دور المرأة العراقية واقصائها من المناصب الوزارية احتجاجا على تهميش دور المرأة العراقية ومصادرة حقوقها استناداً الى استحقاقها الانتخابي والدستوري وممارسة التمييز من قبل القيادات السياسية الذكورية وأقصائها من المناصب الوزارية التي تستحق اكثر من (٢٥٪) حسب الدستور وهذه سابقة خطيرة تؤدي الى شرخ في الديمقراطية لبناء الدولة العراقية هذه الديمقراطية التي كنتم من السباقين للدعوة لها وناضلتم لسنوات من اجل تحقيقها.

ان ما حدث في يوم منح الثقة للحكومة الجديدة وكان انتهاكا صارخا لمبادئ اساسية في الدستور العراقي في المواد (١٤) (١٦) و (٢٠) عليه نطالب فخامتكم-- بتطبيق بنود الدستور كافة -- كونك حاميا له - وأمينا على تطبيقه- بالشكل الصحيح بألاضافة الى ذلك كونك رجل قانون اصلا مؤمنا ومدافعا عن العدالة.

نرجو من فخامتكم الدعوة الى أجتماع عاجل لزعماء الكتل السياسية لبحث هذا الموضوع وتصحيح الخطأ وبيان موقف رسمي.

الاء الطالباني وحقوق المرأة

وعبرت عضوة مجلس النواب عن التحالف لكردستاني --الا الطالباني -عن خيبة املها -- لعدم اشغال النساء --لاي حقيبة وزارية في التشكيلة الحكومية الجديدة ،معتبرة ذلك مخالفة للدستور العراقي في مواده (١٤) و(١٦) و(٢٠).

وهاجمت الطالباني في كلمة القتها امام البرلمان العراقي المنعقد حاليا للتصويت على التشكيلة الوزارية الجديدة الكتل السياسية لعدم ثقتها بامكانية المرأة العراقية في تولي المناصب الوزارية ،معتبرة ان غياب المراة عن التشكيلة يعتبر تهميشا لدورها في بناء العراق الجديد.

وقالت الطالباني ان البرلمان تجاهل مطلب تقدم به (١٠٦) نائبا بشغل منصب نائب رئيس الجمهورية من قبل امرأة ،مشيرة الى ان خلو التشكيلة الحكومية من النساء يعد مخالفة لدستور في مواده لـ(١٤) و(١٦) و (٢٠).

وطالبت الطالباني ---رئيس الوزراء نوري المالكي-- وهي دامعة العين --بان يمنح وزارة المرأة --الى احد الرجال--لعدم الثقة بكفاءة المرأة .

كما طالبت رئيس الجمهورية باعتباره حاميا للدستور العراقي بدعوة الكتل السياسية لمناقشة هذا الخرق الدستوري ،داعية مؤيدي مطلبها برفع ايديهم تأييدا-- مما اجبر اعضاء مجلس النواب --اجمعهم على الوقوف -تأييدا لمطلب الا الطالباني.. البرلمانيات العراقيات،--إسلاميات وعلمانيات - ضد التمثيل الضئيل للمرأة في المؤسسات الحكومية،

- ما أجبر زملاءهن الرجال على النظر في الظلم المسلط على المراة العراقية

وتحت الضغوط،-- وافق البرلمان العراقي- بالغالبية على تبني-- مشروع ينص أول من أمس بالغالبية على تبني مشروع ينص على-- إيلاء الأولوية لقضية المرأة،-- وقرر تشكيل لجنة متابعة --لهذه القضية تطبيقا لنصوص الدستور، كما أعلن رئيسه أسامة النجيفي.

قالت النائبة عن «ائتلاف دولة القانون» صفية السهيل: «من الظلم ألا تكون امرأة نائبا لرئيس الجمهورية»، وطالبت بأن "يسند هذا المنصب الى امرأة ضماناً للمشاركة في القرار السياسي العام في البلاد، وتحقيق شراكة حقيقية".

بدورها، قالت حنان الفتلاوي التي تنتمي إلى الكتلة نفسها، إن رئيس الوزراء نوري المالكي «وعد بأن تكون المرأة ممثلة في الحكومة، لكنني لست متفائلة بأن تحظى النساء بمواقع مهمة في الحكومة المقبلة".

وكان المالكي أعلن الأسبوع الماضي جزءاً من تشكيلته الحكومية الجديدة ضم ٣٥ وزيراً، بينهم وزيرة واحدة بلا حقيبة. وكانت النائب عن «التحالف الكردستاني» آلاء طالباني أعربت إثر إعلان التشكيلة الحكومية عن «خيبة أملها لغياب المرأة عن التشكيلة الوزارية». وأضافت أن غياب المرأة فيه مخالفة لمواد دستورية عدة، داعية رئيس الوزراء إلى «إسناد وزارة الدولة لشؤون المرأة إلى أحد زملائنا الرجال لعدم الثقة بكفاءة المرأة وإدارتها للوزارات".

وينص الدستور على نسبة تمثيل للمرأة تبلغ ٢٥ في المئة في البرلمان، لكنه -- - لم يحدد نسبة تمثيلها في الحكومة.- وعرضت النائبة عن «القائمة العراقية» عتاب الدوري في جلسة البرلمان أول من أمس لمعاناة المرأة العراقية، مبدية استغرابها لتغييب النساء من التشكيلة الحكومية الجديدة ومؤكدة أن هذا التغييب مناف للدستور الذي أنصف المرأة.

وإثرانتفاضة -النساء في البرلمان، أدرك زملاؤهن الرجال، وحتى أولئك الذين ينتمون إلى تيارات إسلامية،-- الخطأ الذي وقعوا فيه. --وقال رئيس --تيار الاصلاح-- النائب إبراهيم الجعفري إن «مشكلتنا ليست مشكلة فكر، إنما مشكلة تقاليد... هناك في المجال العرفي ركام من التقاليد بدأت تتراجع أمام الفكر الجديد... صحيح أن المرأة ليست في القمة اليوم، لكنها في الواجهة. وهناك الكثير من التقاليد التي قيدتها، يجب أن تكون لنا ثقافة وفكر جديد إنساني لا يميز بين المرأة والرجل، إنما يميز بين الكفء وغير الكفء-، رجلاً كان أم امرأة-

وقال النائب عن --التيار الصدري-- بهاء الاعرجي إن «الكل يتفق على أن المرأة ظلمت في النظام السابق، لكننا لم ننصفها في الوقت الحالي. هي ظلمت أكثر في النظام السابق لأنه كان ديكتاتوريا، لكن إذا كان النظام الحالي نظاماً ديموقراطياً، فمن العيب أن تظلم المرأة فيه".

وأكد أن «الأحزاب الاسلامية لم تعط المرأة حقها، علينا أن نتكلم بصراحة... من كانت السبب في ظلم المرأة هي من مثلت المرأة في الفترة السابقة»، في اشارة إلى نائبات في البرلمان السابق. وشدد على ضرورة «الاهتمام بالمرأة من خلال تشريعات تضمن حقوقها... وعلينا أن ننصفها عندما يكون لدينا --مليون مطلقة-- وأربعة ملايين يتيم، علينا أن نهتم بالشؤون الاجتماعية- .

واعتبر الشيخ صباح الساعدي من «حزب الفضيلة» أن «الدستور العراقي ضمن للمرأة ان تكون حاضرة في مؤسسات الدولة، لكن الكتل السياسية لم تحترم هذا -

حين طالبت النائبة وصال سليم بتامين الحياة الكريمة للمراة والطفل في ظل الضغوطات التي تحيط بحياتها مقترحة دعماً مادياً للمؤسسات التي تعتني بالمراة وفتح مراكز تطويرية لخلق مراة قادرة على تحمل الاعباء--- فيما رات النائبة فاطمة الزركاني ان ظاهرة الترمل تقود الى معاناة نفسية تنعكس على الاسرة مما يتطلب العمل من قبل مجلس النواب لتشريع القوانين التي تسهم باصلاح واقع المراة .

اما النائب فرات الشرع فقد شدد على دور المراة في تقدم المجتمع داعيا الى تشريع قانون يختص بالعنف الاسري ومراجعة قوانين الاحوال الشخصية وفي الجوانب التي تهتم بالمراة كما لفتت النائبة منال هاشم الى ان اهمية توفير الاجواء المناسبة وايجاد الحلول لرفع معاناة المراة وليس مجرد طروحات بعيدة عن التطبيق في حين اوضحت النائبة بتول فاروق ان غياب المساواة في التعيينات بين الرجال والنساء سيؤدي الى انعكاسات سلبية على المجتمع.

من جانبها دعت النائبة ازهار الشيخلي اهمية توفير ملاذات امنة للنساء المعنفات وضرورة اعادة دمج النساء المطلق سراحهن من السجون في المجتمع فيما رأى النائب عباس البياتي ان مشاركة المراة في الحياة السياسية تطورت واختلفت عن الماضي حيث اصبح لها دور كبير في الشان السياسي مقترحا تشكيل مؤسسة رسمية وتشريع قانون يتكفل بالنساء كبار السن والمطلقات والارامل ، اما النائب عمر الجبوري فشدد على وجوب التمييز بين مركز المراة ضمن التشريع (السماوي والقانوني) وهذا امر محترم ودورها ضمن الموروث الاجتماعي الذي قد يشهد كثير من المتغيرات تبعا لتطور المجتمع دون ان يكون للرجل اي دور فيه

.اما النائب حيدر العبادي فقد دعا اللجان المتخصصة التي ستشكل في مجلس النواب الى ايجاد حلول حقيقية لمشاكل المراة اضافة الى تعزيز الجانب الاقتصادي من اجل دعم المراة فيما بينت النائبة نسرين انور ان المراة حققت مكاسب مهمة ابرزها نسبة (الكوتا) في مجلس النواب مشيرة الى حاجة النساء الى توفير فرص التعليم بينما دعت النائبة نجيبة نجيب الى تخصيص منحة مالية شهرية لكل امراة لم تحصل على فرصة عمل ومنحة اخرى للمراة الكردية التي عانت من جريمة الانفال في حين اكدت النائبة سميرة الموسوي ان المجتمع العراقي تقبل المراة البرلمانية كما تقبل ممارستها لاعمال اخرى موضحة ان وضع ستراتيجية وطنية لتطوير الواقع الاجتماعي كفيل بالنهوض بواقع المراة والمجتمع مع وجود دعم من مجلس النواب بهذا الخصوص كما طالبت النائبة صفية السهيل بتخصيص منصب رئاسي تتولاه احدى الشخصيات النسوية تاكيدا على الشراكة الوطنية.

بدوره اكد السيد صفاء الدين الصافي وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ان الحكومة تعمل على برامج تطبيقية تختص برفع مستوى المراة كما ورد بالمنهاج الحكومي بشكل فاعل وباسناد مجلس النواب مبينا ان الحكومة تعمل على تحويل وزارة المراة من وزارة دولة الى حقيبة وزارية لتلبي احتياجات المرأة العراقية .

العادات والتقاليد والمرأة العراقية ..

المجتمع العراقى -من المجتمعات الشرقية ما زالت تحكمها بعض القوانين والاعراف القبلية والدينية التي لا تسمح ان تفتح كل الابواب للمرأة ،وسيادة هذه المفاهيم والاعراف على المجتمع الذكوري الذي لا يرى انه من الصحيح ان تنمح المرأة كل هذه الحقوق وتفتح لها كل الأفاق والميادين لمجردٍ ان الرجل يستنكف ان يرى ان زوجته تحمل رتباً عسكرية او تغادر البيت حين يحين مواعيد عملها لاداء الواجب ويعتبرها انتقاصا لمركزه كرجل ورب اسرة وهو الحاكم والحكم وصاحب القرار داخل حرمة الاسرة .

لذلك دار جدل ولايـزال مستمرا بين شرائح المجتمع حول وجوب دخول المرأة في السلك الامني والشرطة الوطنية، ولكن بعض الاسر والعوائل كسرت هذا الحاجز القوى وحطمته بعد ان سمحت للزوجة والبنت والاخت ان تنتمي الى سلك الشرطة الوطنية والمؤسسات الامنية الاخرى وان كان الافق ضيقا بعد ولكن الامل يحدونا بان هذه الظاهرة ستمسي ظاهرة طبيعية بعد مرور وقت ليس بالطويل .كما هو الحال الان فى اقليم كردستان فقد خطت المراة الكردية خطوتها بالدخول في الاكاديميات الخاصة بالشرطة وهي تعمل كضابطة شرطة في العديد من المؤسسات في اقليم كردستان.

و المرأة يسمح لها بالعمل في الوظيفة في المؤسسات المختلفة في الدولة وتعمل لدى الشركات وفي الاسواق وتمارس العمل الوظيفى اليومى وتمارس التجارة ووظيفة الاعمال العراقية - تعمل في مجال الفن والموسيقى والمسرح والسينما والرياضة وحتى فى مجال العمل الحر والحلاقة ،فما سبب عدم السماح لها بالعمل في المؤسسات الامنية والعسكرية التي هي أيضاً من صلب اعمال المجتمع نفسه الذى تمارس فيه كل الانواع الاخرى من العمل كالاعمال والمحاماة والهندسة وجل مجال هذه الاعمال والمهن هى خا رج إطار البيت او العائلة

ان احترام-- دور المرأة --ومكانتها داخل المجتمع والدولة ،-- يشكل جوهر وماهية --- التحولات الديموقراطية في العراق الجديد بعد عام ٢٠٠٣ --، اما تجاهلها ومحاولة تغييبها المصحوب ---بالنظرة الدونية -- فى بعض الاحيان -، فما هو الا علامة فارقة --- لدونية العنصر الذكوري --، اما نسبة -الـ (٢٥ ٪) داخل البرلمان.

نقطة مهمة فى-- تاريخ المرأة العراقية - وعليها الخروج - من تحت عباءة الطائفة -والقومية -والمذهب- وتطرح نفسها- قوة مستقلة تلخص- دورها ومواقفها وانسانية ووطنية برنامجها في كتلة برلمانية تمثل كيانها الاجتماعي، حتى لو تأخر انجازها- فإنها على الطريق الصحيح والسليم.

من جانبه قال -- رئيس الوزراء - نوري المالكي في كلمة ألقاها خلال جلسة البرلمان والمخصصة للتصويت على التشكيلة الحكومية الجديدة، "إنني أجلت بعض الوزارات بقصد وإرادة"، مبينا أن "الترشيحات اكتملت من كل الكتل وقد أجلت بعض من الوزارات --لسببين أساسيين-- أولهما- أنني طلبت من جميع الكتل ترشيح نساء للوزارات لكنها لم ترسل سوى اسم لمرشحة واحدة".

وأوضح المالكي -"اضطررت لتأجيل البت وتقدير عدد من الوزارات لهذا السبب"، وكرر طلبه من الكتل الإسراع بتقديم مرشحين من-- النساء لتحقيق النسبة من التمثيل التي تستحقها المرأة--"، مشدداً بالقول- لن آتي إلى مجلس النواب مرة ثانية ما لم تقدم الكتل عددا من المرشحات للوزارات-

وأكد رئيس الوزراء المكلف إنه "طالب كثيراً بذلك وتمنى أن تتميز هذه الحكومة عن الحكومة السابقة بكثرة عدد النساء--

ان المرأة العراقية البرلمانية- تسير فى الطريق الصحيح من أجل عراق تقدمي وديمقراطي يحترم حقوق المرأة ونضالها السياسى والاجتماعي.

التيار الديمقراطي العراقي بين الشك واليقين

الأفكار التي طرحها بعض الأصدقاء من أنصار التوجه الديمقراطي والداعين لسيادته في وطننا ، كردود فعل على المحاولات الجارية الآن لتفعيل هذا التيار داخل الوطن وجمع قواه التي ظلت مشتتة حتى الآن ، جاءت متباينة في مضامينها التي تقلبت بين الشك في إمكانية نجاح عمل كهذا تحت ظروف تفشي المَحاور المختلفة والمتخلفة التي أفرزتها الساحة السياسية العراقية في السنين السبع ونيف التي تلت سقوط الدكتاتورية ، وبين الأمل بإدراك قوى هذا التيار ، بعد هذه السنين العجاف ، لصعوبة المهمة التي تنوي الإضطلاع بها حقاً وتعمل على تحقيق أهدافها على ربوع وطننا ولخير أهله .

صادق إطيمش

كما ان هذه الأفكار ، التي لا يشك أحد في إخلاص طارحيها للنهج الديمقراطي ، شملت أيضاً محاولات جمع شمل القوى الديمقراطية في تيار موحد خارج الوطن ، والتي تجلت بشكل اساسي من خلال الإعلان عن تشكيل التيار الديمقراطي العراقي في ألمانيا في الحادي عشر من كانون الأول لعام ٢٠١٠ في العاصمة الألمانية برلين.

لا نريد هنا مناقشة هذه الأفكار ، لاسيما وإننا على قناعة بأنها أفكار مخلصة للنهج الديمقراطي ، بقدر ما نسعى إلى الإستعانة بها لطرح أفكار أخرى تصب في هذا النهج ايضاً . وقد يؤدي تلاقح الأفكار هذا إلى بناء القاعدة المشتركة لجمع القوى الديمقراطية المخلصة عليها بغية الإنطلاق منها نحو عراق جديد حقا لا مكان فيه للأحقاد الطائفية وقوى الإرهاب الظلامية والتعصب القومي الشوفيني والتسلط الدكتاتوري.

في مقدمة هذه الأفكار يبرز التساؤل المتعلق بالشك بإستقلالية هذا التيار ، حيث يقود هذا الشك إلى طرح فكرة الإرتباط الحزبي التي تتبلور كتحصيل حاصل ونتيجة منطقية لهذا الشك . إن هذا التساؤل مشروع فعلاً ومن الضروري طرحه من قِبَل كل إنسان يسعى بإخلاص لأن يعلو صَوت الديمقراطية الحقة في وطننا . وعلى المستوى نفسه من الأهمية ينبغي طرح الفكرة المقابلة والداعية إلى مناقشة الأفكار التي جاءت في مختلف البيانات الصادرة عن تجمعات التيار الديمقراطي التي عُقدت في أغلب المحافظات العراقية ، وفي وثائق المؤتمر التأسيسي لهذا التيار في ألمانيا كأول تجمع من نوعه يتم خارج الوطن .

لنطرح الأمور هنا بكل صراحة ووضوح ، فالنهج الديمقراطي بحاجة ماسة إلى التأكيد على كل ما يعزز صلة العاملين على بلورته ونشره بين اوساط الجماهير الشعبية في وطننا ، وما الصراحة في طرح الأفكار والجدية في مناقشتها من دون التشبث بالأحكام المسبقة إلا واحداً من العوامل المهمة في مثل هذا العمل المشترك بين القوى المختلفة المنضوية تحته.

حين مراجعة الوثائق الصادرة عن القوى السياسية والتنظيمات الإجتماعية والشخصيات الوطنية التي دعت إلى بلورة هذا التيار داخل الوطن وساهمت بعدئذ بتأسيسه في كثير من المحافظات العراقية سنجد تأكيدها على أمور عدة أساسية للعمل المشترك منها :

أولاً : إن هذا التيار لا يشكل حزباً جديداً يضاف إلى مئات الأحزاب والتجمعات والتنظيمات السياسية المنتشرة على الساحة السياسية العراقية اليوم.

ثانياً : لقد أكدت هذه الوثائق ايضاً عدم سعي التيار إلى إختزال أي تجمع أو حزب أو منظمة ترغب بالعمل ضمن هذا التيار بعد توفر القناعة بالبرنامج الحالي المطروح له.

ثالثاً : وهذا يقودنا إلى تأكيد هذه الوثائق على ترحيبها بكل المؤمنين بتفعيل النهج الديمقراطي أحزاباً ومنظمات وأفراداً ضمن تيار لا يرتبط بحزب معين ولا يسعى لأن يكون البديل عن حزب أو تنظيم معين.

رابعاً : كما جرى التاكيد من قبل جميع القوى المشاركة في التيار الديمقراطي التي اختلفت في انتماءاتها السياسية على إستقلالية هذا التيار ، وإن ما يجمع العاملين فيه هي القناعة بالنهج الديمقراطي وضرورة طرحه على الساحة السياسية العراقية كبديل للنهج الطائفي العنصري العشائري السائد الآن عليها.

وهنا يجب التأكيد على مصطلح « البديل » الذي قد يعده البعض نقيضاً لما ورد أعلاه بشأن عدم توجه التيار الديمقراطي لإختزال أي حزب أو أية منظمة فنقول : إن البديل هنا يعني التوجه الديمقراطي الذي تمارسه القوى المختلفة المنضوية تحته كبديل عن التوجه السائد الآن على الساحة السياسية العراقية الذي تمارسه مختلف الأحزاب والتيارات المساهمة فيه منذ أكثر من سبع سنوات.

أما بالنسبة للتيار الديمقراطي الذي تَشَكل في ألمانيا مؤخراً فإن النزوع إلى الإستقلالية في العمل وعدم الإنجرار وراء اي تنظيم حزبي والتاكيد على وجوب إلتزام القوى العاملة فيه بالبرنامج المطروح من قِبَل هذا التيار نفسه ، أخذت حيزاً لا يستهان به من وثائق هذا التجمع . ولا يسعنا هنا إلا أن نرجو ممن يشك في هذا الأمر ان يراجع بدقة هذه الوثائق المنشورة على صفحات الإنترنت ليتأكد من هذا الطرح ، كما وأن العاملين في لجنة تنسيق التيار في ألمانيا على إستعداد تام لتزويد الراغبين بها شخصياً .الظاهر إن كل ذلك لا يمكنه أن يزيل بعض الأحكام المسبقة التي إنطلق منها بعض الأصدقاء الذين ناقشوا نشوء هذا التيار في ألمانيا وتساءلوا ، بحق ، عن معطيات عمله . وإذا عدنا إلى موضوع الصراحة والوضوح ، فإن هؤلاء الأصدقاء يسعون إلى تأكيد أحكامهم المسبقة عن هذا التيار داخل الوطن وخارجه وذلك من خلال ربطه بالحزب الشيوعي العراقي . لا ادري لماذا هذا الربط بالحزب الشيوعي العراقي فقط وليس بأي حزب أو تجمع آخر من القوى التي تعمل الآن فعلاً وبنشاط ملحوظ ضمن هذا التيار داخل وخارج الوطن . إن الإصرار على هذا الربط ، بعكس ما جاءت به الوثائق المطروحة من قبل التيار ، يشير إلى أمور مهمة منها:

أولاً : إن القوى غير المنتمية إلى الحزب الشيوعي العراقي في هذا التيار لم تع ، حسب طروحات التشكيك باستقلالية التيَار هذه ، ماهية العمل الذي إنخرطت به طوعاً ومن دون أية ضغوطات من أحد وإنها وضعت نفسها طواعية كواجهة للحزب الشيوعي العراقي . وهذا ما يخالف الواقع تماماً ، إذ لم ولن يسعى أي تنظيم مهما كان صغيراً لأن يكون وبرضاه واجهة لتنظيم أو حزب آخر ، لاسيما إذا ما علمنا باختلاف التوجهات المبدئية والفكرية والفلسفية لقوى هذا التيار . وهذا ما ينطبق تماماً ايضاً على كل الشخصيات الوطنية المستقلة التي تبنت مشروع التيار الديمقراطي العراقي وتسهم بجد في إنجاحه كجزء من نشاطها الوطني.

ثانياً : طروحات التشكيك باستقلالية التيار الديمقراطي العراقي عن أي حزب ، وخاصة عن الحزب الشيوعي العراقي ، تثير الشك أيضاً بخصوص صلاحية التوجه الديمقراطي المبني على الأسس الديمقراطية فعلاً وقدرته لأن يشكل قاعدة عريضة تجتمع عليها القوى المؤمنة بهذا التوجه، وتملك القدرة البشرية والتنظيمية على إنجاز المهام الديمقراطية على الساحة السياسية العراقية . إن مثل هذا الطرح يعمل ، ومن دون قصد مسبق ، على إطالة تشتت التيار الديمقراطي وتأجيل فاعليته

ثالثاً : قد يكون من الجائز جداً أن يكون بعض الشيوعيين العراقيين من العناصر النشطة إلى جانب العناصر الأخرى العاملة ضمن التيار الديمقراطي العراقي . إن هذا لا يعني البتة على أن هؤلاء يسعون لفرض الهيمنة على هذا التيار وجعله واجهة من واجهات الحزب الشيوعي العراقي . إن مثل هذا الطرح غير المبرَر يستهين بكل القوى الأخرى العاملة في التيار وبنشاط ملحوظ أيضاً ، ولا يأخذ بنظر الحسبان حرصها على إستقلاليتها التي أكدت عليها قبل إتخاذها قرارها بالعمل على تفعيل النهج الديمقراطي وليس برنامج الحزب الشيوعي العراقي .

رابعاً : بما أن التيار الديمقراطي يشكل تجمعاً للقوى المؤمنة بالديمقراطية فإنه مفتوح أمام كل هذه القوى مهما إختلفت إنتماءاتها السياسية التي تصب حقاً في هذا المنهج . وعلى هذا الأساس فإن العمل داخل التيار الديمقراطي والإلتزام ببرنامجه لا يعني بأي حال من الأحوال وجوب تخلي العاملين فيه عن تنظيماتهم الحزبية .

إنطلاقاً من هذا الواقع يمكن لكل الأصدقاء المقتنعين بضرورة تفعيل النهج الديمقراطي في وطننا أن يتأكدوا بانفسهم من كل هذه الأطروحات وذلك من خلال العمل ، ولو على سبيل التجربة ، مع تنظيمات التيار الديمقراطي داخل الوطن وخارجه ليتأكدوا بانفسهم من صواب هذا الطرح أو بطلانه ،أما إذا أعتبر بعض الأصدقاء ، خاصة في ألمانيا ، بان هذه الدعوة جاءت متأخرة ، فإن جوابنا على ذلك هو أن المؤتمر التأسيسي لم ينته في إجتماعه الأول من إقرار كل فقرات المنهاج المطروح للنقاش ، وإن بعض الأصدقاء من الهيئة التحضيرية لم يستطيعوا المساهمة في المؤتمر التأسيسي لأسباب شخصية ، وهم من الشخصيات الوطنية المعروفة ومن المشاركين الفعليين في تفعيل هذا التيار في ألمانيا ، إن كل ذلك يعني أن التيار لا زال في دور التشكيل ولم يمر على البدء بهذه المحاولة إلا بعض الأسابيع القليلة جداً ، ولا أعتقد بأن مرور وقت كهذا يمكن إعتباره متأخراً لمن يرغب المساهمة فعلاً في عمل كهذا.

أما الأصدقاء المشككون بجدوى عمل كهذا ، داخل الوطن خاصة ، وذلك بسبب إنتشار أفكار التخلف والظلام التي تتبناها قوى الإسلام السياسي وكل التنظيمات التي ساهمت من خلاله بنشر الإرهاب والفوضى والفساد والتزوير وسرقة المال العام وانتهاك حقوق المواطن العراقي وتغييب الهوية العراقية واختفاء الخدمات على مختلف المستويات وارتداد التعليم وهبوطه إلى المستويات البدائية والهجوم على الثقافة ورموزها ومجالات نشاطها والكثير الكثير من الآلام والمآسي التي يمر بها وطننا اليوم ومنذ أكثر من سبع سنوات ، إضافة إلى ما عاناه في العقود الأربعة الماضية من تاريخه إبان الحكم الدكتاتوري المنهار، فإننا نذكرهم بالحكمة القائلة : بأن سفرة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة . كما ان الإصرار على البدء بالعمل ، وكل بداية صعبة ، تنطلق من المبادئ الدينية والإجتماعية التي سبق وان تربينا عليها والتي تؤكد على العمل وعدم الخنوع للواقع المرير وعدم تجاهل سلبياته على الوطن والمجتمع . قد تشوب هذا العمل بعض الهفوات أو الإنتكاسات ، إلا أن ذلك يجب أن لا يشكل عائقاً أمام الإصرار على العمل ، وهذا هو اقل ما يمكن ألإيفاء به لوطننا وشعبنا .

إنها دعوة مخلصة لكل المؤمنين بالديمقراطية حقاً وفعلاً لا قولاً ودجلاً ، كما نلاحظه اليوم على الساحة السياسية العراقية ، أن يجربوا ، ولو لمرة واحدة ويكتشفوا بأنفسهم كيف يجري العمل ضمن تجمعات هذا التيار الديمقراطي داخل الوطن وخارجه ، ويتركوا ولو لفترة قصيرة كل الأحكام المسبقة عن أي نشاط من هذا القبيل .

إننا نتوجه إلى الأصدقاء الديمقراطيين الذين يتخذون الآن موقف الشك من عمل واستقلالية وضرورة التيار الديمقراطي أن يتواصلوا مع أصدقائهم بروح من الثقة بين كل الديمقراطيين العراقيين للسير سوية نحو بناء الصرح الديمقراطي العراقي الذي لا يمكنه الإستغناء عن أي مخلص يستطيع أن يسهم بوضع لبناته الأولى.

تضامنوا مع الحملة الوطنية للحريات

سعاد كريم
معلمة
العراق
الى الاستاذ فخري .. تبقى ابا الثقافة ولتخرس كل الاصوات المبحوحه .. من السماوة نرفع صوتنا نحن نساء معكم .. معكم في طريق الحرية والكرامة ووحدة العراق .. تبا» وتبا» لهولاء ذوي الاقنعة الصفراء
اختكم سعاد كريم السماوي

حميد السماوي
العراق
يبقى العراق مركز التحرر في العالم وليسقط الطغاة . معك يا فخري ونهتف في وجه هؤلاء الذين يحملون أفكارا يريدون بها وقف عجلة الحضارة .. انهم في مزبلة التاريخ وليحيا العراق
السماوي

يسار قادر
مترجم
العراق
نعم فهذه حملة يراد منها استبيان القضاء على الحياة للمجيء بالموت والدكتاتورية من (الهتلية) الجدد؟فطوبى للمنادين بالحرية من زمن سبارتاكوس للان وعار على المنادين لعودة الخزي بشعار جديد

سعد العميدي
كاتب و ناشط سياسي
دول أخرى
حاولت بعض الأصوات تشويه حملة الدفاع عن الحريات و محاولة تصويرها على أنها دفاع عن الملاهي و الحانات ، و أعتقد بأن على القائمين على هذه الحملة التوجه الى الرأي العام العراقي و شرح الموقف الصحيح من الحريات.

ناهض الخياط
شاعر
العراق
نعم القائل (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحرارا) أردد هذا القول للذين لايفكرون إلاّ بحريتهم في الأستيلاء على المناصب والمكاسب على حساب الشعب في حريته وعيشه المؤمن الكريم .

Rmontder
من العراق
نحن ضد تقييد الحريات وضد السموم والافكار التي يتصيدها الموالون لإيران او السعودية في ممارسات الكبت والقمع ضد الانسان داخل البلد ليجعلوا من بغداد او غيرها مرتعاً للحشيشة او المخدرات وبالتالي يسهل أن تكون حدوده المتاخمه لدول الخليج منفذا لبيع المخدرات ....

ميادة كاوري
موظفة وكاتبة
العراق
الحرية اولا فبها اغتسلنا بدمعنا سنين عجاف فلا تحرمونا منها بحجة الحرام والحلال،اليوم يمنعون الخمر وغدا يأكلون السنتنا لقولها لا

شيماء محمد
طالبة دراسات العليا
العراق
لا تسمحوا لمجموعة تستخدم الدين بان تفرض آراءها على المجتمع ،وعليكم ان تبرهنوا لهم بان ذاك العصر قد ولى،وكل شخص حر ،وانكسرا؟؟

باسم الشرع
صحفي
دول أخرى
مرحبا بمعارك المصير لانها بصراحة معركة نكون او لا نكون ونترك العراق ثلاثين سنة اخرى كما ترك البلد للبعثيين ودمروه بشكل كامل

محمد جابر احمد
العراق
نرفض التحكم بالحريات الشخصية والعامة ، ونطالب بتطبيق الدستور في ما يتعلق بالحرية والعدالة والمساواة

حامدجهاد
موظف
العراق
نشد على أيديكم في قيادتكم لهذه الحملة التي نتمنى لها النجاح ولكن السؤال... الى متى ستستمر هذه الحملة وهل هنالك إجراءات اخرى لارغام مجلس محافظة بغداد بالتراجع عن قراراته الباطلة وكذلك مجلسي المحافظة في بابل والبصرة .

حمد عبد الله دالي
العراق
اتمنى ان يعم السلام والامن في البلاد وان تُحترم الحريات التي أهدرت في زمن النظام السابق لانها مصدر مهم للديمقراطية.

لبيب السنان

رجل اعمال
العراق
أتمنى ان نكون بلد حر يتمتع الانسان فيه بحرية فردية عالية بشرط ان لا تتقاطع او تسيء الى اي مكون آخر او الى اي انسان في هذا البلد.وان تكون القوانين واضحة بهذا الاتجاه لكي لا تكون مبرراً للاعتداء على حرية الاخرين. الحديث عن القانون لا يكون إلا بصيانة الحريات وحرية التعبير والمساواة وازدهار الثقافة .... أعلن تضامني مع حملة المدى الحريات أولا وأدعو الشرفاء للمساهمة فيها.

حسين الربيعي
مواطن يؤمن بالحريات
العراق
احذروا الذين لا يؤمنون بالديمقراطية ولقد سمعت ورايت على التلفاز احدهم واحتفظ باسمه وكان بمنصب وزير حيث قال نحن لانؤمن بالديمقراطية ولكن أجبرنا عليها وهذا يعني أتمسكن حتى تتمكن وهذه التصرفات الخرقاء اول الغيث والقادم أدهى وامر

ماجد احمد هادي الزاملي
دكتور في القانون الجنائي
دول أخرى
ادعو الى احترام حرية الرأي والحقوق المدنية في العراق الجديد

ج م ع
العراق
ان حاولت قتلي فربما ياتي يوم واغفر لك ولكن ان حاولت سلب حريتي فلن اغفر لك ماحييت

محمد الخفاجي

الأردن
الظاهر الجماعة صدكوا انهم اصبحوا مسؤولين وراحوا يتحكمون بمقدرات شعب عظيم يبدوا ان الجماعة ما أستفادوا من تجربة حزب البعث اتركوا العالم تمارس حقوقها المدنية وحرياتها ايها المسؤولون

عادل النجار
اعلامي
العراق
اود ان اشكر المدى لوقفتها العظيمة بوجه اشباه الرجال الذين يدعون الوطنية والنزاهة و انا استغرب من الزيدي الذي اصبح فجاة نصير المواطنين لتخفيف معاناتهم وانا اساله لماذا لايساهم في تخفيف معاناتنا اليومية مثل الماء والكهرباء واشياء كثيرة اخرى

سعد الموسوي
فنان تشكيلي
أستراليا
ستنتصر الفنون والقيم الحضارية على التخلف والظلام حتما

ميلاد الناصري
متابعة
العراق
ما يحدث في العراق الان هو خارج حدود الخيال يوما بعد يوم ونحن نتخلف عن الركب الحضاري اميالا فبعد ان تخلصنا من اعتى نظام دكتاتوري عرفه التاريخ ها نحن الان على عتبة الجاهلية الجديدة وحكم الفكر الظلامي الواحد وكبت الحريات الشخصية والعامة على حد سواء..

صفاء السهل
العراق
كلما أحكمت الأحزاب الدينية على المشهد السياسي كلما أوغلت في ممارساتها في قمع الحريات

ساجدة نعمة
اعلامية وناشطة في مجال حقوق المراة
دول أخرى
انا سعيدة لانه واخيرا تم كسر الصمت تجاه خنق الحريات والتي بدأت منذ اعوام والتي كان ومازال يمارسها من يسمون أنفسهم بالمناضلين والمتحدثين بالديمقراطية، انا معكم بالتوفيق
ساجدة نعمة
المانيا

يهاب العباسي
العراق
ابارك جهودكم المبذولة في مواجهة الحملة الغير حضارية في تقييد حريات الشعب العراقي الأصيل و ذلك من خلال التدخلات من قبل اطراف خارجية معروفة تهدف الى طمر الطبقة المثقفة من الشعب العراقي

مصطفى الساعدي
عراقي
العراق
اليس عجيبا على دولة تفتخر بانها اصبحت تدرس الديمقراطية في الشرق الاوسط ان تتصرف مثل هذا التصرف؟
عجبي على قوم ينادون بالحرية والديمقراطية وأن يزمروا ويصفقوا لهذه القرارات!!

اسعد

اعلامي
العراق
يؤسفني ان اتضامن معكم باسمي المستعار، انا موظف واخشى على وظيفتي من هؤلاء الاقزام الذين يقفون وراء القرارات الرجعية.. صدقوني انها محاولة للتغطية على أدائهم الفاشل في مجلس المحافظة

امانى النعيمي
عراقية
دول أخرى
لا يمكن المصالحة بين الحرية و الإستبداد، و هذا هو السر في عجز كل المستبدين في التاريخ عن توفير الحرية للناس فالحرية شرط كل شيء ..
و لا شيء شرط للحرية

المهندس محمود الزيدي
العراق
لماذا لا يدرك السياسيون التافهون أنهم اضعف من ان يلبسوا بغداد ثوبا يفصلوه على مزاجهم فلو كان ذلك لهم لكان صدام المقبور اقدرهم رغم انه لم يفلح في ذلك. نصيحتي ان يقرأوا التاريخ ويسألوا عمن يشرحه لهم ويستخرج لهم عبرته لأنهم اعجز عن فهمه

مثقف
العراق
على السيد رئيس الوزراء التدخل فورا لوقف الانتهاكات ضد الحريات لانه أهم من تشكيل الحكومة والقضايا الاخرى التي يشغل نفسه بها

شميران مروكل
ناشطة نسوية
العراق
عجبا لمن يحكم عراق الحضارة الاصيلة ويدعي الديمقراطية والحرية ويعمل على تدمير الثقافة والفن والذي هو سمة الدول المتطورة ((اعطني مسرحا اعطيك شعبا مثقفا)) الا هل يفهمون؟ الحريات اولا و أخرا

ريم العبيدي

طالبة اعلام
العراق
بالنسبة لقرار غلق قسم الموسيقى في معهد الفنون فلا اعلم ماذا اقول اذا كان الوزير اصلا افكاره رجعية!!! اما بالنسبة لغلق اتحاد الادباء العراقي فهذا هو التخلف بحد ذاته وليس له اي مبرر سبب مقنع لاغلاقه ! فأنا مع الحريات اولا

لبنى العاني
مواطنة
العراق
نؤيد مبادرتكم ونشد على ايديكم ولتخرس اصوات الرجعية والمدعين

رجاء القيسي
ناشطة نسوية
العراق
الذي حدث هو خرق واضح للدستور ومصادرة الحريات الشخصية الانسانية ومحاربة صريحة لكل ما هو معني بالثقافة والفنون بانواعها ومحاولة لارجاع العراق الى عهد الظلمات والدكتاتورية .فأي ظلاميين ورجعيين انتم؟

أسامة الشحماني
ناقد ومترجم
دول أخرى
الحرية حق طبيعي لكل انسان، ولقد ذهبت ازمنة قمع الحريات الى غير رجعة.

عبد الهادي سعدون
كاتب
دول أخرى
الحريات أولاً وأخيراً هي التي تصنع بلداً معاصرا

د صباح المالكي
اكاديمي
العراق
تحية مباركة للمدى ونشد على ايديكم

عقيل البصام

العراق
نؤيدكم بكل الحملة لأنها تمثل انتهاكاً فاضحاً الى الحريات ونطالب بإلغاء جميع هذه المظاهر الدخيلة على المجتمع العراقي

محسن السراج
دول أخرى
الحياة هي فن الاختيار والقدرة على التمييز بلا وصاية او هيمنة ،حتى العدالة ستنحط بلا حرية والمتطرف الديني والسايكوباثي والسياسي المدمن على السلطة يجب على القانون ان يحمي المجتمع منهم
محسن السراج شاعر وكاتب

البحرين
من البحرين نؤيدكم و نساندكم لحد آخر نفس فينا

أستراليا
يا رب ان شاء الله
هالجهود تسهم في تخفيف آلام شعب
عانى ما عانى !

ابو جعفر البغدادي
مهندس متقاعد
دول أخرى
نعم الحريات و حقوق الانسان اولا ليلتفت مجلس المحافظة الى مراقبة أداء أمانة العاصمة والمليارات التي صرفت لتنظر الى ما حول امانة بغداد والى شارع النهر الذي فيه غرفة تجارة بغداد !!!!؟؟

أبو محمد العراقي
العراق
كنت في السنوات السبع او الست الماضية انتظر متى يكشر الاسلاميون عن انيابهم وها هم كما توقعت يفعلون..انهم ذئب بثياب حمل تراه مؤمنا مسكينا حين يتحدث وهو من اكبر السراق واللصوص الحكوميين..يبكي من خشية الله وينهب عباد الله..

سعدي
موظف
العراق
نرفض وبشدة تقييد الحريات ونطالب بدولة ديمقراطية بدون اي رتوش

طبيب بصراوي
عراقي
دول أخرى
الغريب ان ينتقي اصحاب القرار من الدين ما يخدمهم،ويتناسون او ينسون الاهم ، وهو حرية الفرد والعمل على رفاهيته

زينب علي الكعبي
مديرة منتدى بغداد الثقافي
العراق
أتضامن مع مؤسسة المدى قلبا وروحا ضد كل من يحاول أنتهاك حرية المواطن العراقي فالله وحده هو الذي يزكي النفوس وليس مجلس محافظة بغداد

حسن هادي
العراق
لا يمكن ان ننسئ دور المدى بالحركة الفكرية بالعراق سيبقى اتحاد الأدباء العراقي صرح العراق العالي

طالب داموك
دول أخرى
اذا انطفأت النار لا يبقى منها الا الرماد والرماد لا يشتعل مجددا هل انطفأت ناركم ايها المحتجون الرافضون لدولةالظلم والتخلف لماذا الصمت اين ثورة الثقافة ضد الجهل اين ثورة النور ضد الظلام ان صمتم اليوم لن تقوم لكم قيامة اللهم اني بلغت اللهم فأشهد

علي عبد الامير
العراق
قرار خاطئ بغض النظر عن التبريرات التي قدمت.
المسألة نحن نعتبر الخمور حراماً لكننا لسنا في دولة او مجتمع اسلامي متكامل لهكذا قرار .
ثم هل حصل الناس على حقوقهم في حياة كريمة حتى نخطو الى هكذا خطوات.

طاهر المؤمن
دول أخرى
لقد ذهبنا لصناديق الاقتراع من اجل الحرية والديمقراطية ومن اجل غد أفضل ولا نقبل بالرجوع إلى الوراء.

طالب داموك
دول أخرى
حكام الصدفة والحظ العاثر لم يكن احدهم يحلم بان يكو ن فراشاً في مكتب مدير فتخيلوا ماذا سيفعل بعد ان صار وزيراً او رئيس مجلس محافظة أتتوقعون ان يفعل غير ما فعل الزيدي باتحاد الأدباء اترك الحكم لكم

طالب داموك
دول أخرى
حكامنا الجدد انصاف المتعلمين يحملون شهادات مزوره هؤلاء يعرفون سيئاً من امور الحكم وهم لا يعرفون معنى حرية وكرامة المواطن ولأنهم في داخلهم يحملون ببذور الطغيان انهم ببساطة يقلدون أستاذهم صدام ومثلهم العالي نظام إيران.

خالد عدنان
مصمم اعلانات
العراق
ان مجلس محافظة بغداد و تنظيم القاعدة الإرهابي وجهان لعملة واحدة فهدفهما هو تضييق الحريات وتطبيق الاسلام الزائف والقمع وصناعة الخوف لدى الشعب من خلال القرارات الجائرة التي استخدمها النظام السابق طوال الحقبة الماضية.

إحسان التلال
كاتب مسرحي
العراق
ما يجري وما جرى من إجراءات تعسفية منها غلق نادي إتحاد الأدباء وإلغاء تدريس مادة الموسيقى والمسرح في كلية الفنون الجميلة تنذرنا بخطر عودة الدكتاتورية المقيتة

عماد محمود البياتى
متقاعد
العراق
الى من تصور ان المشروب مهم لدى العراقيين اقول له انت واهم ايها المجنون المهم الحرية ولا تستطيع أنت ومن يساعدك على ارجاعنا الى الوراء كلنا مع المدى والى امام من اجل الحرية أولاً

علي سعدون
كاتب
العراق
مدينون لما تقوم به جريدة المدى في التصدي لقوى الظلام من متحجري القرون الوسطى الذين انبثقوا على حين غرة في ايامنا هذه بمسميات اللاهوت الجديد الذي ينم عن خلل في أرواحهم .. على هؤلاء ان يفهموا ان حريتهم لن تبدأ بمصادرة حرية الآخرين ..

مواطن
العراق
يبدو ان ان بعض الأشخاص وافقوا على الدستور لحماية حرياتهم ولا يسمحون للآخرين بنيل أي حريات والمشكلة هنا خطيرة فإذا سمحنا بخرق الدستور الذي يكفل الحريات مرة فهذا الدستور سيكون عرضة للخرق وسيكون ذا مطاطية وسماحية للبعض الظالم وقاسياً جدا على الآخرين ....

رحيم العراقي
إعلامي وشاعر وكاتب مسرحي
العراق
معكم في حملتكم النبيلة ضد التضييق و الكبت و الحجر ..فهي ليست خاصة بالخمر كما يرى ضيقو الأفق و الوعي ..بل بحرية المواطن وإنسانيته و من اجل عدم تدجينه و تهميش متطلبات حياته.. كما يراها لا كما تراها خفافيش التخلف و الظلام..

سلاماً يا عراق

زمان الحرية

هاشم العقابي

إن قالت العرب : "يجوز للشاعر ما لايجوز لغيره"، وفسره البعض انه يعني حرية التصرف بالقواعد والنحو، لكن العراقيين فسروا القول على انه يجوز للشاعر التعبير بحرية تقديراً منهم لموهبته.

لقد وجد النتاج الشعري بالعراق فرصة للتطور نوعاً وكمّاً بفضل ما توفر له من حرية واسعة فصارت له أصناف عدة منها: المكشوف والخمريات والوجدانيات والمراثي والمدائح الدينية وغير الدينية، اضافة للهجاء الذي شكل، في بعض من جانبه الايجابي، عموداً من أعمدة انتقاد دعاة التخلف والجهل وذم الطغاة وفضح وعاظ السلاطين.

ولولا شغف العراقيين بالحرية، لما كان لأبي نواس ان ينهض شاعرا مجددا يمشي على طوله ببغداد رافعا كأسه متساميا على شعراء الخيل والرمح والجمال، ساخرا من البكائين على الاطلال، ليفتح بذلك صفحة حضارية مضيئة في تاريخ الادب العربي كله.

حب العراقيين للحرية لم يأت مصادفة، بل توارثوه في جياناتهم عبر آلاف السنين من ايام حضاراتهم الاولى.

في محاضرة للباحث الدكتور علي الشوك في ديوانية الكوفة بلندن في نخاية التسعينيات، كنت قد حضرتها، كشف عن أن السومريين اذا نصبّوا ملكا جديدا يأتون به إلى ساحة عامة وينادون على مواطن من أقل الدرجات الاجتماعية، وقد يكون شحاذاً، ليصفع الملك الجديد. هذه الطريقة فسرها الشوك بأنها، وحسب الزمن الذي كانت فيه، رسالة للملك ليتعلم الاذعان لشعبه. لقد عرف السومريون معنى الحرية وكانوا اول من كتب اسمها Emargi "ايمارجي" قبل ستة آلاف عام. وفي بابل اتسعت الحرية لتشمل الحيوان ايضا حيث ورد في ماكتبوه شعار يقول: " حتى الكلب ببابل يصبح حراً ".

كان من يريد ان يقول شعره بحرية يقصد المربد، ومن يطارده سيف حاكم بدوي بسبب قصيدة قالها يلوذ بالعراق. وما كانت الحرية والحماية العراقيتين للشعر والشعراء فقط، بل امتدت أيضاً لتشمل المفكرين والكتاب والرسامين وفقهاء الدين الذين مكنهم زمان الحرية بالعراق، وخاصة ببغداد، من تأسيس أشهر وأهم المدارس الفقهية والمذهبية والفرق الفلسفية .

لم يجرؤ حاكم عراقي واحد، خاصة في العصر الحديث، على شتم الادباء ومعاقبتهم والتضييق عليهم وتشويه مكانتهم حتى لو شتموه جهاراً. وظلت حرية الادب والادباء مقدسة الى ان تسلط صدام على رقبة العراق فذبحها بقوانين شمولية جائرة وقدمها على طبق من ذهب لبعض الظلاميين الذين صار بعضهم اليوم، وبدون ادنى حياء، يطبقها كقانون ٨٢ لسنة ١٩٩٤ الكريه.

وللإنصاف أجد إن لا بد من ذكر المرحوم عبد الكريم قاسم الذي اعطى مثلاً نادراً في سعة صدره واحترامه الأدباء. فلا أحد ينكر تقديره واحترامه شاعرنا الكبير الجواهري وكذلك السياب رغم انهما انتقداه، لا بل وشتماه ايضا، في اكثر من قصيدة ومقال. لقد كان نصب الحرية في أيامه لوحة ناطقة بوسط بغداد وليست خرساء ، كم يحدث اليوم، تتربص بها معاول أعداء الفن والموسيقى.

وللأمانة يجب أن أذكّر أيضاً بموقف المرحوم نوري السعيد مع الشاعر الشعبي الملا عبود الكرخي الذي نشر ضده الكثير من القصائد في جريدته، حتى أنه مرة انتقد نوري السعيد وجهاً لوجه. لكن الاخير لم يتعرض له لا من قريب ولا من بعيد، لا بل قيل إنه كان يبادر الكرخي بالسلام وأحياناً لا يردّ الكرخي عليه سلامه!

وما دمت قد جئت على ذكر الشعر الشعبي، فاسمحوا لي أن أمرّ غداً على شعرائه وبعض من قصائدهم في تلك الايام التي صار الحنين لها حسرة بحجم العراق.

مجالس المحافظات شرعية عملها ووجودها

نصيف جاسم حسين
Alshahid_2003@yahoo.com

أُنشئت مجالس المحافظات والمجالس البلدية في العراق بعد سقوط النظام السابق انطلاقا من رؤية معينة تفترض ان تلك المجالس ستكون معبرة عن حاجات الناس في مناطقها وأنها ستكون –بحكم القرب الجغرافي– اقرب لتحسس مشاكل الناس والعمل على معالجتها وتحسين ظروفهم الحياتية العامة، وهي بالتالي سلطات "إدارية– محلية" تكون رديفاً ومساعدا للسلطات الاتحادية "الإدارة الاتحادية" وفق مفهوم ان (السلطة = الإدارة) وليس (التسلط) السياسي وفرض سياسات ورؤى حزب ما "الحزب الفائز" على أبناء تلك المحافظات والمدن كما هي الحال الآن في أغلب مجالس المحافظات العراقية.

وقد قمت –بجهد شخصي– بعمل استبيان بشأن رأي أبناء بعض المناطق بمجالسهم (مجالس المحافظات والمجالس البلدية) فوجدت ان اغلب الناس لم تر ان مجالسهم قد قامت بتقديم الخدمات التي تحتاجها مناطقهم أو الناس وان أكثر التعيينات –مثلا– تذهب لمن هم أقرباء وأصدقاء الأعضاء او من حزبهم وان التعيينات لا تتم وفق الشهادة الجامعية او الكفاءة والنزاهة وان اغلب المشاريع المنفذة تفتقر للمواصفات الفنية المطلوبة وتفتقر الى معيار يحدد أولويتها حسب حاجة الناس، هذا ما اخبرني به اغلب من شملهم استبياني الخاص.

وأحب أن أضيف الى ذلك ان بعض هذه المجالس مارس بعض السياسات المخالفة للدستور أصلا، مثل مصادرة أراضي بعض الفلاحين، غلق بعض المحال التجارية (محال بيع أقراص السي دي وغيرها)، غلق النوادي الأجتماعية والثقافية، والاستيلاء على مقرات بعض الاتحادات والمقرات الثقافية والأدبية ، وغيرها من الأمور التي لو حدثت في أي بلد "محترم" تحترم فيه الناس وحرياتهم وتحترم فيه القوانين ، لتم وضع مرتكبيها في السجون.

من المهم والأساسي في اي تجربة ديمقراطية ان يمتلك المواطن فيها قوة تمكنه من الاقتصاص من المسؤولين بنفس درجة قوة المسؤولين في الاقتصاص من المواطن عند خرقه لقانون أو ارتكابه فعلا مخالفا للدستور والقوانين السارية.

يفهم البعض وجوده في إحدى هذه المجالس الذي اتى نتيجة انتمائه لحزب ما انه وسيلة لإظهار ولائه وانتمائه العقائدي لحزبه عبر عمل كل ما يمكن ان يعكس هذا الايمان بعقيدة الحزب، فترى –مثلا– ان من اوتي به من حزب ديني يحاول اظهار ما يمكن اظهاره من تدينه –وان كان في اغلب الأحيان غير حقيقي – عبر اقرار قوانين واصدار قرارات تؤكد هذا– وان كانت مخالفة للدستور– رغبة في منصب أعلى وتزلفا لقيادة حزبه التي ورطها مثل هؤلاء في الوقوع في مطبات خطيرة لأنها ستكون تحت ضغط الاضطرار للاختيار بين ايديولوجيتها "الدينية غالبا" وبين متطلبات التخلي عن هذه الايديولوجية باعتبارها عاملا معيقا لإدارة الدولة ومتطلبات إقامة نظام ديمقراطي حقيقي.

تزداد المشكلة تفاقما حين يحاول عضو مجلس المحافظة أو عضو المجلس البلدي جذب انظار قيادته الحزبية له ولما يقوم به أرضاءً لها وعمل كل ما يمكن ان يسهم في تحقيق هدف "جذب الانتباه" وان كان ذلك بمخالفة الدستور والقانون او الزعيق والتطبيل كما فعل بعض اعضاء مجالس المحافظات، فلا يجد الفعل "غير الدستوري وغير القانوني" رد فعل رسمي يتناسب مع الفعل وتنحصر ردود الافعال بما هو غير رسمي ، مثل ردود افعال مواطنين عاديين لا حول لهم ولا قوة، او منظمات غير حكومية سرعان ما يتم اتهامها بتهم ذات طابع "تأويلي" مثل تأويل المطالبة "بالحريات " الى " مطالبة بالفسق والفجور" كما يحاول مجلس محافظة بغداد–مثلا– ان يفعل هذه الأيام.

لقد تم انشاء مجالس المحافظات والمجالس البلدية من دون إرادة أبناء هذه المحافظات والمناطق، بل قد تم إنشاؤها بتوافق أحزاب وشخصيات معينة أثبتت التجربة انها لا تمثل الا نسبة تقل عن ٢٠٪ من نفوس العراق، لذا سيكون من المنطقي وانطلاقا من مبدأ ان "الشعب مصدر السلطات" كما ينص الدستور ان يتم أخذ رأي "الشعب" وتحديد رغبته في وجود أو عدم وجود واستمرار هذه المجالس وعملها، خاصة بعد تجربة عملها من قبل الناس في تلك المحافظات والمناطق، وهذا وحده الكفيل بإضفاء "الشرعية" على عمل ووجود هذه المجالس في محافظات ومدن العراق، وليس من المنطقي التعاطي مع هذه المجالس باعتبارها (أمر واقع) من دون إرادة أبنائها.

قد يقول البعض انه قد تم اجراء انتخابات لمجالس المحافظات وانتخاب أعضائها وبالتالي هذا كفيل بجعل عملها ووجودها شرعيا، والحقيقة فان هذا الموضوع يتعلق بدستورية وجود أعضاء هذه المجالس ، وبكلام اخر، فقد جرت انتخابات لأختيار أعضاء مؤسسات "مجالس المحافظات والمجالس البلدية" غير شرعية ، بمعنى انها لم تستمد شرعية وجودها من رغبة أبنائها كما يفترض، بل تم التعاطي معها باعتبارها أمراً واقعاً " أقره الدستور" من دون اعتبار لرأي مواطني هذه المحافظات والمناطق.

قد تكون تجربة المجالس البلدية ناجحة في بعض بلدان العالم المتحضر التي يعتبر أعضاؤها عضويتهم فيها فرصة لأثبات "جدارتهم" بـ"إدارة وخدمة " مدنهم وليس فرصة لأدلجة مجتمعاتها كما يحدث عندنا في العراق، والذي أعتقد انه سيستمر بالحدوث، مادام الولاء الحزبي والطائفي مقدماً على الولاء الوطني ومادام البعض يعتبر الوظيفة الحكومية والمنصب طريقة للتسلق والتزلف وليس تكليفا لأداء خدمة عامة كما هو مفترض، لذا فان وضع هذه المؤسسات "مجالس المحافظات والمجالس البلدية" يحتاج الى مراجعة كاملة تتطلب أولاً وقبل كل شيء موافقة أبناء المحافظات والمناطق في استمرار وجودها وعملها، وهذا بعض ما تتطلبه عملية "التعديلات الدستورية" التي اتفق على القيام بها كل الفرقاء السياسيين والتي يجب هذه المرة ان يكون للشعب رأي فيها.

قرار بالإغلاق أم بالانغِلاق؟

محمد جابر أحمد

أن ما جرى للثقافة العراقية سابقاً وما يجري لها حالياً وما سيجري عليها في المستقبل هو المهم بالنسبة لنا الآن ودائماً نحن الذين نعيش حاضر الوعود(الدستورية) بالديمقراطية والحرية والمجتمع المدني هذه الوعود التي قطعت من قبل حكومات ما بعد الديكتاتورية .

لنستمر بالمحاكمة والقراءة والمراجعة والتحليل لاكتشاف المسكوت عنه والمحرم والمؤجل ...الخ في حياتنا الثقافية ، لأن الثقافة – بال التعريف – هي هوية الأمة أياً تكن فإنها تعرف بثقافتها ولا تعرف بناطحات السحاب ولا بعالم فيراري ولا برئيس مجلس محافظتها المعين او المنتخب لا ندري بصدق (من الذي أنتخبَ ومن الذي عينَ) في الراهن العراقي مثلاً. إذ أن هذه المراحل هي شاغلنا الشاغل والوحيد لنتشكل ولنتحاور مع أنفسنا أولا باعتبارنا (إنا) نمتلك (تراثا) هو آخر بالنسبة (لنا) الآن .وأنا يقابل (أنا) الآخر المختلف أياً يكون. أن هذه (المراحل) او (هذه) المخاوف التي مررنا بها ومازلنا. أو لنتصور بسبب المعطيات الحالية وهي بصورتها(سابقة) نتوقع المرور بها باستمرار نحن (المثقفين) ابناء هذا الوطن ، يجب القول أنها مثلت وتمثل الآن (بتخلفها) السابق (دائماً) اختبارا وتهديداً حقيقياً للخطاب الثقافي ومشروع الدولة والهوية العراقية برمته .فالثقافة بـ (متداوليها ومنتجيها) الذين جرت عليهم في السابق كل عمليات التعطيل والتشويه والاحتواء والخرق لصفوفهم(أدباء الداخل والخارج) فضلاً عن ابشع صور الظلم في الماضي الصدامي المقيت ، مازالوا هم أنفسهم أعضاء في الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق ، وزيد عليهم من الادباء الشباب المتوهجين بالقادم الجميل . فضلاً عن المثقفين في المؤسسات الاخرى (الجامعية)... الخ . أن الهجمة الشعواء على الثقافة العراقية ممثلة بالاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق كونه الواجهة الثقافية للهوية العراقية (كمؤسسة) يبقى للتنوع العراقي (الديني ، العرقي ، الايديولوجي) نصيب شخصي فيها. وهذا ما يمثل فاعليتها التي تحاول كل الجهات (الحزبية ، والدينية ... الخ) مسخ هذا التنوع ونقل الصراعات ومحاولات الاحتواء بين الاحزاب والطوائف المتحزبة . ليكون للألوان العراقية لون واحد وفكر واحد ونظام واحد و ....الى أخره من الواحدات .

هذه الافكار الواحدية التي لا يروق لها ان ترى الا صورتها مطبوعة على كل شيء، بحجج ومبررات واهية لا تصمد أمام العقل والمنطق السليم ، ومفاهيم الحداثة والعصر .وتؤشر الى معطيات خطيرة تجعل من عبارات "هونتينغتون" في كتابه الشهير "صدام الحضارات" مدخلاً لفهم الى أين تقود هذه الممارسات التي لا ترتبط (بالتشنيع بالمثقفين والادباء ومحاولة وصمهم بـ (العركجية)) وغيرها من العبارات (غير المؤدبة ، واللاأخلاقية) مع الإسف، فضلاً عن التعبئة الشعبية ضدهم، بدلاً من محاولة دعمهم والوقوف معهم في مشروعهم بنبذ العنف ونشر ثقافة التسامح والمحبة بين العراقيين وجعل الانتماء للعراق هو الأصل، وليس الانتماءات الثانوية. في هذا الصدد يؤكد "هونتينغتون" قائلاً " بعد الاصلاحات التي تمت في قرن سادته أفكار الاشتراكية الديموقراطية ،تلوح في الأفق حركة مضادة ذات أبعاد تاريخية : إنها تتمثل في رسم صورة المستقبل بالعودة إلى الماضي السحيق "(ص ٣٣)"العودة إلى الماضي السحيق "! إنها فعلا النتيجة التي تقود إليها ممارسات من هذا النوع من الانغلاق بفعل الغلق والمنع والتحريم حاليا ، وذلك بالعمل على إيقاظ النزعات العرقية والدينية بفعل تفتيت الدولة الوطنية.أو لزرع بذور الفتنة بين أبناء الوطن الواحد . ويضيف "هونتينغتون" " في عالم ما بعد الحرب الباردة ،لم تعد الاختلافات الكبرى بين الشعوب أيديولوجية أوسياسية أواقتصادية ،بل أصبحت ثقافية. إن الشعوب والأمم تجهد نفسها للجواب عن السؤال الأساسي بالنسبة لجميع البشر وهو: من نحن ؟ ويجيبون عنه بالطريقة التقليدية العتيقة ،بالعودة إلى ما هو أهم بالنسبة لهم. إنهم يحددون أنفسهم بلغة السلالة والدين واللسان والتاريخ والقيم والعادات وكذا المؤسسات. إنهم يحددون هويتهم من خلال الجماعات الثقافية : القبائل ،الأعراق ،الجماعات الدينية ،الأمم ؛ وعلى مستوى أعم : الحضارات. فهم يستغلون السياسة ليس من أجل مصالحهم ،بل من أجل هويتهم. فنحن نعرف من نحن،إذا عرفنا ما لمسناه . وفي الغالب ،إذا عرفنا ضد من نحن "(ص٢١)"نعم من نحن وليس من أنا لأننا نعيش في هذا الوطن جميعاً ليس أنت وحدك ولا أنا وحدي، يجب ان يتم التعريف بالنحن من خلال الجميع وما يمثلونه من رؤى وأفكار وعادات وممارسات،أياً تكن هذه الممارسات التي قد (لا تعجبني) شخصياً ولا يقبلها منطقي ولكن هذه الممارسات هي خاصية ثقافية لهذه الفئة او تلك. لا أقبل لنفسي بممارستها ولكني لا أمنعك من ممارستها شرط ألا تتجاوز بها على مفهوم الحرية باعتبارنا متساوين فيها، ليس لأنك أكثر مني عدداً يحق لك أن تلغي (إنسانيتي) أي حريتي .فالحرية التي كفلها الدستور العراقي في المادة (١٧) مثلاً :(لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية، بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين، والآداب العامة).. رد على كل من يحاول التضييق على الحريات والخصوصيات ، وعليه نطالب المسؤولين بالرجوع الى الدستور العراقي ، والكف عن التحريض ضد الأدباء والمثقفين ،وتهميش الثقافة العراقية ، وذر الرماد في العيون عن الفساد المستشري وإشغال الرأي العام بقضايا مفتعلة لتضليله .والدعوة الى لغة الحوار ونشر ثقافة التسامح للحفاظ على التنوع العراقي والهوية العراقية.

بغداد كما عرفتها

باسم عبد الحميد حمودي

عرفت بغداد منذ الطفولة والصبا وعشت بين الست نفيسة والحيدرخانة والاعظمية،وكان باب الكاظم (حيث نهاية محلة الجعيفر) مفتوحا حيث تذهب صبايا الكرخ مشيا الى مقام الكاظمين المقدسين طلبا للمراد وتسير العجائز الى قاضي الحاجات طلبا لمساعدة الامامين عليهما السلام في اعادة ابن ضائع او أدركته الحروب لسنوات أو زوج أو قريب .

كان مقام الحبيب العجمي عند ثانوية الكرخ ملاذا لصائمات يوم الخميس من العذارى، ،وكانت مقامات العيد روسي ومريم وبنات الحسن والجنيد البغدادي والحسين بن روح والخلاني ومعروف الكرخي امكنة زيارة بآجال معلومة هي والسيد ادريس في الكرّادة الشرقية وسلمان الفارسي في قضاء المدائن.

عرفت بغداد موئل اهل القلم والأدب،فيها ظهر (نادي القلم) على يد الشيخ محمد رضا الشبيبي ومحمد فاضل الجمالي وخالد الهاشمي وروفائيل بطي واضرابهم ،وعرفت بغداد مكانا لمضايف آل الخالصي في الكاظمية وآل الشواف والخنيني وال مصطفى الخليل ورضا الهندي بالكرخ ومضايف آل الشعرباف وجاسم الربيعي في الكرادة ومجلس السيد جابر البغدادي بين الكرادتين ومجلس الاب انستاس الكرملي في كنيسته عند الشورجة حيث يحضر مجلسه كبار المثقفين ، كما يحضرون مجالس طه الراوي والبزركان وامجد الزهاوي والكيلانيين والدفتري و الحيدري ومجلس السيد محمد الصدر في دارته العامرة في محلة الجعيفر .

يطول الحديث عن مجالس بغداد وعن معالم علمها وادبها من نواد ومنتديات ومعالم تربوية مثل كليات بغداد قبل ان تقوم الجامعة الاولى –جامعة بغداد – وقبلها جامعة آل البيت ثم كلية الملك فيصل .

لم تكن بغداد إلا ملاذا للكتّاب والأدباء والفقهاء والباحثين ولا عرف اهلها غير الحشمة والطيبة ودماثة الخلق،وكان المسرح واحدا من مفاتيحها الثقافية وكانت الموسيقى وما تزال صدى الروح البغدادية المتنوعة الاهتمامات والربط بين حالة وحالة : أليس التجويد من المقام والتمجيد نوعاً من أنواع موسيقى التلاوة؟ إذاً ما حدى مما بدا؟ وواهاً لبغداد ممن لا يحبها ويزدريها .

الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2000) السنة الثامنة -الاربعاء (29) كانون الأول 2010

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نساء العراق: لو سكن الدهر...!

رشيد الخيون

مرَّ يوما المرأة والأم العالميان ونساء العراق في أحط أحوالهنَّ، قياسا بتقادم الزمن، وما تحملنَ من تبعات الحروب والقتل اليومي، وهنَّ بين أرملة وثكلى، ومذعورة من ملاحقة في الطرقات! فما قيمة مادة دستورية شرعت عدم التمييز على أساس الجنس، ووجود وزيرات وبرلمانيات، بينما العراقيات يُقتلنَ بالعشرات، من غير اللواتي انتحرنَ حرقاً بمناطق شتى! وتحصر ثقافتهنَّ وإمكاناتهنَّ بما يتداولونه من مقولة «حسن التبعل»! ويعد إلغاء قانون الأحوال الشخصية انجازا، ويشرع لمرافقة المحرم عند سفرهنَّ! نعم، أقر دستور (٢٠٠٥) الدائم (المادة ١٤) ما أقره الدستور المؤقت (١٩٥٨)، أول مرة، من عدم التمييز بين العراقيين على أساس الجنس. لكن، المساواة مهدورة في الدوائر والجامعات والطرقات، والسبب أن الجماعات الدينية تفرض تعميم ثقافتها، ويأتي الحجاب في المقدمة، مع الحفاظ على الظهور بمظهر حضاري!

وبالمقابلة بين الأزمنة، لم يمنع عدم تثبيت حقوق النساء دستوريا (١٩٢٥) انطلاق المجتمع إلى الأمام، ونشأة حياة مدنية مدعمة بطبقة وسطى، وسيلة التوازن على شتى المستويات. كانت دولة العشرينيات حذرة من رفع الراية الدينية بوجهها، لذا حاولت البقاء محافظة في دستورها متحررة في فعلها. وبالعكس تعلن الدولة الحالية المساواة بدستورها (أنظر المادة ١٤) مدعية المدَنية بينما تجهد في دفع المجتمع إلى الخلف عن طريق أدواتها، إنها حيلة كبيرة من الحيل الشرعية!

هذا ملخص التباين ما بين عراق العقد الثالث من الألفية الثانية، وعراق العقد الأول من الألفية الثالثة، وقد مر أكثر من ثمانين عاما. كان الرقي يتصاعد، والمعركة حامية حول معاملة النساء بين تقدميين ومحافظين، إلا أنها معركة متحضرة، لم تصدر فيها فتوى ضد أحد، ولم يستبح دم النساء اللواتي كسرن طوق الحبس في المنازل. واقتحمن كلية الطب، والقانون، والعمل السياسي، وإن كان في الأحزاب السرية. ولم يتقدم شيخ عشيرة أو فقيه مهدداً بالقتل، إلا بحجم استغلال الظاهرة سياسياً.

كانت عقود صعود، تراجعت أمامه عادات وتقاليد، بلا إثارة من قبل طرفي الصراع. وعلى الرغم من طوق التخلف، الملتف حول أعناق النساء والرجال على حد سواء، نما تبدل تدريجي، تحول فيه القاضي توفيق الفكيكي (ت ١٩٦٩) من نصير لفرض الحجاب إلى متضامن مع حقوقهنَّ. وتحول فيه الشيخ محمد رضا الشبيبي (ت ١٩٦٥) من مؤيد لإقرارهنَّ بالمنازل إلى وزير يفتتح مدارس لهنَّ.

وجرت معركة بالنجف حول فتح مدرسة للبنات (١٩٢٨)، وبين أبناء الأسر الدينية، فمَنْ هو محمد مهدي الجواهري (ت ١٩٩٧) غير حفيد المرجع الديني محمد حسن النجفي (ت ١٨٥٠)، صاحب «جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام». ومَنْ هو صالح الجعفري (ت ١٩٧٩) غير حفيد المرجع جعفر الكبير (ت ١٨١٣)، صاحب «كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء». ومع ثورة الشاعرين، ووقفة غيرهما ضد المؤسسة الرافضة لتعليم النساء، إلا أن المعركة جرت هادئة، بل وكان من ثمراتها أروع القصائد والأدب (الغبان، المعارك الأدبية حول تحرير المرأة).

وخلافاً لما حصل آنذاك، غدا زمن العراق الآني، وبعد ٨٧ عاماً من تأسيس الدولة، زمنا فظيعا، يدار بالقسوة نفسها التي كانت تدار فيها دفة الحكم من قبل. وتأتي أحوال النساء في المقدمة. فما من سلطة دينية إلا وجعلت معاملتهنَّ مؤشراً على قوتها. دشنت حملة صدام الإيمانية بفرض قانون «غسل العار»، الظاهر بقطع رؤوسهنَّ بالفؤوس. وبلا خجل، دافعت صحف عربية، تدعي المدنية، عن تلك الإجراءات، بل جعلتها مناقب ومآثر! وها هي الجماعات الدينية، وبترحيب غير مخفي من الكيانات الكبرى، تنهج نهج الحملة نفسها! بل فرخت الحملة حملات! وتفرع القائد إلى قادة!

حقبة، على الرغم من تقدمها الزمني، أخذ الصراع يُخاض فيها بسفك الدماء، لا بقصائد وسجالات أدبية، مثلما نقرأ في تركة نقائض الحجابيين والسفوريين من الزمن الماضي. تبدلت العقول والمزاجات، حتى أمسى الشاعر مقتولاً، والأديب مقتولاً، والصحفي مقتولاً، والنساء مقتولات، اللواتي يظهرن مدافعات عن مكاسب تتناسب مع ما يُروى عن إشعاع العراق الحضاري، وما أثبت، للديكور فقط، في ديباجة الدستور! ما تقدم، وما يلحق من قتل النساء بجريرة مخالفة الشريعة، ونحن في مقدمات الألفية الثالثة، أمر يُحق فيه التمني: لو سكن الدهر ولم يتعدَّ العشرينات، كي لا يرينا كائنات ما وراء التاريخ، تتلاعب في أمرهنَّ وأمورنا على حد سواء! أرى في هذا التراجع فسادا في العقول لا في الأيام: «إن الجديدين في طول اختلافهما.. لا يفسدان ولكن يفسد الناس» (ديوان الخنساء).

مفارقة

ذهلت.. وضحكت في سري

ذهلت... وضحكت في سري ألماً وتوجساً...!!

فقد رأيت وسمعت لإحدى الفضائيات خبراً مفاده، (أن إيطاليا تكثف جهودها لأحياء إحدى الآلات الموسيقية القديمة التي في طريقها للانقراض).

عجبي..!! دولة كإيطاليا جل اهتمامها إحياء وتجديد آلة موسيقية واحدة فقط..

ونحن في العراق الجريح الذي يحتاج كما هائلاً من المسعفين والمنقذين.. عراق أعرق وأقدم الحضارات في العالم.. عراق حمورابي وقوانينه في احترام حرية الإنسان وغيرها.. عراق زرياب والسياب والجواهري والنواب والبياتي، عراق خالد الرحال وجواد سليم.. عراق المناضلين الشرفاء الذين قدموا حياتهم قرباناً للعراق وشعبه من أجل الحرية والديمقراطية التي كثيراً ما حلمنا بها وناضلنا من أجلها.

يظهر الظلاميون والرجعيون لطمسها بحجج واهية وما أنزل الله بها من سلطان.. فقد غمرنا بالمنجزات الكبيرة والرفاهية ، ما بقي سوى محاربة الأدباء والفنانين والمثقفين وهم عصب الحياة والراحة النفسية والفكرية للكثير من الناس.

نحن في عراق الحضارة تُمنع الموسيقى ، ويُعزل الشباب عن الشابات في معاهد الفنون الجميلة ، وتكسر التماثيل ، يمنعون عنا كل ما هو راقٍ وجميل ويرتقي بالإنسان ويسمو به وكأننا في العصر الجاهلي!

يبدو أنهم لم يقرؤوا ما قاله أحد الشرفاء (أعطني مسرحاً جيداً أعطيك شعباً مثقفاً).

الذي أصدر القراءات الأخرى من مجلس محافظة بغداد أكان يطمح للشهرة وتسليط الأضواء عليه وتداول اسمه في المحافل الأدبية والنقاشات؟ ألم يسمع قصيدة شعرية؟ ألم يقرأ كتبا في حياته؟ ألم يتذوق أغنية ويطرب لموسيقى راقية في حياته؟ ألم يقرأ لشعرائنا وأدبائنا الأفذاذ ويتمتع بعصارة أفكارهم؟ ألم يطرب لسماع موسيقى «نصير شمه» الذي أدهش العالمين العربي والغربي بموسيقاه ؟ وأعجبني!!

لم يريدون عزلنا عن العالم المتطور؟ لم يسعون لتخلفنا عن بقية دول المنطقة التي لم تَولد إلا قبل بضع سنين والآن تضاهي دول أوروبا؟

لم يريدوننا أن نظل نسمع بكاء الثكالى ونحيب الأرامل وصراخ اليتامى وما أكثرهم!؟

لَم يريدون صم آذاننا وحجب أعيننا عن كل ما هو جميل وممتع ويسمو بالإنسان ويطهر نفوسنا من أدران الماضي؟

كان الأجدر بهم أن يعملوا على ممارسة الديمقراطية الحقة وتطبيقها في جميع مجالات الحياة ، وأن يشجعوا الحريات بأنواعها الفكرية والأدبية والسياسية ووفق مقولة (تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين).

الأولى بهم أن يشنوا حملة للقضاء على الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في المؤسسات الحكومية خاصة وكل التعاملات الحياتية عامة كدودة الأرضة تنخر المجتمع!

أين هم من كل هذا؟ أين هم من نهضة العراق والارتقاء به لمصافي الدول المتقدمة ونحن بلد يملك ما لا تملكه الدول الأخرى من ثروات اقتصادية وبشرية وعلمية وأدبية؟

فلنضاهي ونسابق العالم بتاريخنا المجيد، وحضارتنا بعلمائنا، بأدبائنا ،بفنانينا وعلى مختلف اختصاصاتهم التشكيلية والموسيقية وغيرها..

لم ولن نرجع إلى الماضي ، والقرون الوسطى، ولم يستطيعوا أن يكموا أفواهنا عن نطق الحقيقة والتمتع بكل ما هو جميل وراقٍ.

رجاء القيسي
ناشطة نسوية